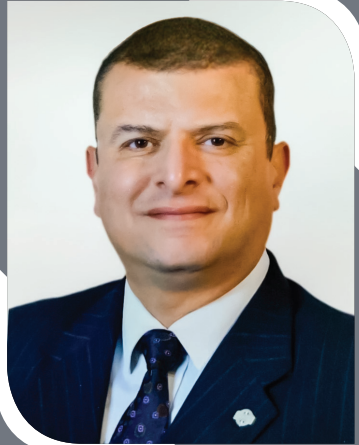


قياس الفساد

قراءة تحليلية مقارنة



■ د/ وكيل أول د/ محمد سلامة

مدير الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
هيئة الرقابة الادارية



■ أ.د/ محمود السعيد

نائب رئيس جامعة القاهرة
لشئون الدراسات العليا والبحوث



■ د/ أسماء عزت

أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة القاهرة



■ أ.د/ ممدوح إسماعيل

وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة
القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
وأستاذ الإدارة العامة

■ ملخص البحث:

استهدفت الدراسة فحص مناهج قياس الفساد، ومدى دقة كل منها في المعرفة الدقيقة بحجم الفساد، وإسهام الباحثين في هذا الباب وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بمراجعة الأدبيات المختلفة في موضوع قياس الفساد، وانتهت إلى أنه يمكن تصنيف الطرق المستخدمة في قياس الفساد إلى طرق غير مباشرة ومنها (تقييمات الخبراء، والمؤشرات المركبة، واستقصاءات الإدراك)، وطرق مباشرة من أهمها (البيانات الرسمية، واستطلاعات العينة القائمة على الخبرة). إلا أنه على الرغم من تشوش وضعف البيانات المتعلقة بالفساد من خلال بيانات الضحايا والمبلغين والشهود التي تستند إليها الطرق المباشرة، فإنها الأكثر موثوقية لإنتاج المعلومات التفصيلية عن الفساد، كما أن هناك أساليب تجريبية حديثة لقياس الفساد، ومنها: استطلاعات تتبع الإنفاق العام، واستخدام منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ومجموعات التركيز، وطريقة دلفي، والمقابلات، وتحليل المحتوى، والتحليل الإحصائي. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب الدول في مجال قياس الفساد بالطرق غير المباشرة الوارد بمؤشر بعض المنظمات الدولية لا يضع في الاعتبار عوامل هامة تتدخل في قياس حجم الفساد مثل عدد السكان، وعدد الأنشطة الاقتصادية، وحجم الموارد الطبيعية، وحجم الجهاز الإداري، والعاملين به، وغيرها من بيانات هامة وحكمة في قياس مستوى الفساد. وتوصى الدراسة بوضع مقياس وطني لقياس الفساد بالدولة يعتمد على سبل القياس المباشرة؛ حيث يعد اللجوء إلى الأساليب غير المباشرة تعبيراً عن وجهات نظر افتراضية وليس عن حقائق ونسب واقعية واضحة، مع وجوب تعاون مؤسسات الدولة وجهات إنفاذ القانون لوضع مؤشر محلي مباشر لقياس الفساد.

Abstract: ■

This study aimed to examine methods of measuring corruption and the accuracy of each method in understanding the extent of corruption precisely; it also aimed to measure researchers' views in this area. The study adopted the descriptive-analytical method by reviewing various literature on the subject of measuring corruption. It concluded that methods used to measure corruption can be classified into indirect methods, such as (expert evaluations, composite indicators, and perception surveys), and direct methods, most notably (official data and sample surveys based on experience).

The study concluded that despite the confusion and weakness of data related to corruption derived from victim, whistleblower, and witness reports, which are the basis for direct methods; these methods are the most reliable for producing detailed information about corruption. Additionally, there are modern experimental methods for measuring corruption, including public expenditure tracking surveys, using online platforms and social media, focus groups, the Delphi method, interviews, content analysis, statistical analysis, and others.

Moreover, the ranking of countries in terms of corruption measurement by indirect methods used in some international organizations' indices does not take into account important factors that influence the measurement of corruption, such as population size, number of economic activities, size of natural resources, size of the administrative apparatus, and other significant and decisive data in the extent of corruption.

The study recommends establishing a national and direct measure to assess corruption in the country. Resorting to indirect methods is seen as expressing hypothetical viewpoints rather than clear, realistic facts and percentages. There is a need for the cooperation of state institutions and law enforcement agencies to develop a direct local indicator for measuring corruption.

الكلمات المفتاحية:



الفساد، الطرق المباشرة في قياس الفساد، الطرق غير المباشرة في قياس الفساد، الأساليب التجريبية الحديثة في قياس الفساد، منهجيات قياس الفساد، مؤشرات قياس الفساد، مؤشر مدركات الفساد CPI، مؤشر التنافسية

■ مقدمة:

يُعد الفساد ظاهرةً معقدة ودائمة التغيُّر، ويتخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة يصعب معها في بعض الحالات التعرّف عليه، كما أن له تأثيراتٍ سلبية على الهياكل السياسية، والاجتماعية، والثقافية والمؤسسية، والتنظيمية، وعلى السياسات الاقتصادية والهيكلية، وعلى العديد من جوانب الحياة اليومية الأخرى (أميرة عمارة وآخرون، ٢٠٢٣، ص ٩٠٩-٩١٠).

ولتقدير الآثار السلبية المختلفة لمشكلة الفساد ومكافحتها، تظهر الحاجة إلى بناء مؤشراتٍ كمية لقياس هذه الظاهرة، ومع ذلك، لم تحظ عملية قياس ظاهرة الفساد باهتمامٍ كافٍ من قبل الباحثين؛ بسبب طبيعة الفساد الخفية، وما ينطوي عليه من حذر وحرص شديد من مرتكبيه، مما حال دون تناول نطاقه وطبيعته بالبحث المعمق.

وغني عن البيان أن وضع سياساتٍ قائمة على الأدلة لمنع الفساد ومكافحته يساعد على اطلاع الجمهور على اتجاهات الفساد وأنماطه، ورفع مستوى المساءلة لدى الحكومات. وتستهدف هذه الدراسة فحص مناهج قياس الفساد، ومدى دقة كل منها في المعرفة الدقيقة بحجم الفساد، ورأى الباحثين في هذا السياق.

١- أهمية قياس الفساد في تفعيل الالتزام الأممي بمكافحة الفساد:

عبر الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المُستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة عن ضرورة بناء مجتمعاتٍ مسالمة وعادلة وشاملة للجميع تكفل المساواة في الوصول إلى العدالة، وتستند إلى احترام حقوق الإنسان، وإلى فعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات. وتدعو هذه المبادئ إلى قيام مؤسساتٍ خالية من الفساد، تتسم بالشفافية والفعالية، وتخضع للمساءلة (UN General Assembly, 2015, p 35)

وقد شددت الجمعية العامة للأمم المتحدة عند اعتماد مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة التي وضعتها اللجنة الإحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة^(١)، على ضرورة أن تستند هذه المؤشرات في المقام الأول إلى البيانات الوطنية، وشجعت الدول على بذل الجهود لدمج هذه المقاييس في إحصائياتها الرسمية الوطنية، ومع ذلك، لا يزال عدد الدول الأعضاء التي تجمع هذه البيانات بشكلٍ منتظم محدوداً؛ وهو ما يتبدى في قلة التقارير المقدمة عن التقدم العالمي المحرز في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، ولعل أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو الافتقار إلى الضبط المنهجي، والقيود الخاصة بمصادر الحصول على معلوماتٍ متكاملة، ودقيقة، ومحدثة عن الفساد.

ويشكل قياس الفساد محاولاتٍ حثيثة للكشف عن طبيعة الفساد وتأثيراته المُختلفة، وتُستخدم نتائج القياس لتطوير أساليب مواجهة الفساد من خلال تحديد الاتجاهات، وأنواع ونطاقات الفساد بما يُمكن الساسة والمحليين والعلماء من تطوير سياساتهم وأدواتهم وأساليبهم للحد من الفساد بكفاءةٍ وفعالية.

ولم تكن هناك عملياً أية آليات دولية لقياس الفساد حتى منتصف التسعينيات من القرن

(1)- ecosoc.un.org

الماضى، ولكن مؤخراً، سعت العديد من المنظمات الدولية، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني إلى إيجاد حلٍ لهذه المسألة من خلال تطوير مؤشرات كمية لقياس الفساد. ومن هنا تعددت طرق قياس الفساد التي تم تصميم كل منها للكشف عن جوانب معينة دون أخرى، مما أدى إلى تفاوت كل منها في المزايا والعيوب، ومن ثم فإنه في إطار تقييم منهجيات قياس الفساد، لا بد من مقارنة ما تقيسه كل منهجية بما تدعى قياسه. وفيما يلي أهم منهجيات قياس الفساد وضوابط استخدامها (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٨، ص ١٧-٢٦).

٢- منهجيات قياس الفساد المعمول بها على المستويين الوطنى والدولى:

يشكل قياس الفساد تحدياً كبيراً، ويُعد جمع البيانات الدقيقة عن جرائم الفساد أكثر صعوبةً من جمع الأدلة عن أى نوع آخر من الجرائم، لكونه سلوكاً غير مشروع وخفى، وضحاياه إما أنهم لا يرغبون في الإبلاغ عنه إلى السلطات المعنية، أو أنهم غير قادرين على ذلك. ويرجع عدم استعداد ضحايا الفساد للإبلاغ لعدة أسباب، منها: الخوف من الانتقام، أو اليأس من مكافحة ممارسة راسخة، أو للخوف من العقاب لشعورهم بالاشتراك بدرجةٍ ما في المسؤولية عن هذه الجريمة.

(Holmes (2015). pp. 41- 43).

وتتطلب الاستخدامات المختلفة مؤشراتٍ متنوعة للفساد. فعلى سبيل المثال، قد تكون الشركة التي تدرس فرص الاستثمار في الدول أكثر اهتماماً بمستوى الرشاوى الذي يسجله رجال الأعمال في الدولة عن تصورات فئات مجتمعية أخرى. ولكن يعد هذا المؤشر المبني على آراء رجال الأعمال فقط محدوداً للغاية بالنسبة للاقتصادى الذي يدرس أثر الفساد على الاقتصاد بالكامل. وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرٍ موحدٍ يصلح لكافة الاستخدامات والأوقات والدول، فإن هناك بعض الخصائص الأساسية التي إن وجدت في أى مؤشر للفساد قد تجعله مؤشراً أكثر نفعاً لأغلب الأغراض والاستخدامات. وبصفةٍ عامة، يرى الباحثون أن مؤشر الفساد الجيد يجب أن تتوفر فيه المواصفات التالية:

(Graycar and Prenzler (2013).pp. 51- 61), (Schwickerath, Varraich, and Lee-Smith (2017), pp. 70- 85).

■ **موثوق به (Trustworthy):** ينبغى أن يستند المؤشر الجيد إلى آراء وتصورات العديد من الأفراد؛ حيث إنه في حالة اعتماد المؤشر على رأى الشخصى لفردٍ واحد، أو عددٍ قليل من الأشخاص فقط، فإنه من المرجح أن يقلل ذلك من مصداقية ونفع هذا المؤشر. كما ينطبق الأمر ذاته في حالة الاشتباه في رغبة القائمين على حساب المؤشر في تغيير نتائج المؤشر إما بالسلب أو الإيجاب.

■ **فعال وصالح (Valid):** من المفترض أن يقيس مؤشر الفساد القضية محل الاهتمام، أى أن يكون المؤشر صالحاً لقياس الظاهرة محل البحث. فعلى سبيل المثال، في حالة الاهتمام بدراسة الجوانب المتصلة بالفساد بصفةٍ عامة، قد لا يُعد قياس عدد قضايا واتهامات الفساد

في المحاكم مؤشراً جيداً؛ حيث إنه من المرجح أن يعكس ذلك المؤشر مدى كفاءة الجهات المختصة بمكافحة الفساد والمؤسسات القضائية بدلاً من المستوى الحقيقي للفساد.

■ **دقيق (Accurate):** يصبح مؤشر الفساد أقل فائدةً إذا كان عرضةً لأخطاء كبيرة في القياس. ولذلك، يجب قياس نسبة الخطأ وعدم الدقة في كل مؤشر من خلال حساب انحراف معياري على سبيل المثال. وتعد من أفضل الطرق لتحسين دقة مؤشرات الفساد التي يتم حسابها من خلال الاستقصاءات هي زيادة عدد المشاركين في الاستطلاع لتقليل نسبة الخطأ في القياس.

■ **مضبوط ومحكم (Precise):** يصبح المؤشر مضبوطاً ومحكماً في حالة اتفاق الجميع على ما يتم قياسه بالفعل من خلاله، بينما يصبح المؤشر غامضاً عندما توجد آراء مختلفة حول الظاهرة محل القياس، أو حول معنى ودلالة كل قيمة للمؤشر. ويمكن تحقيق الضبط في عمليات المسح من خلال وضع أسئلة لا تعتمد على معايير شخصية، ووضع تعريفٍ محدد وواضح للمؤشر ودلالة كل قيمة له.

وعندما بدأ قياس الفساد، ونظراً لصعوبة جمع الأدلة المباشرة عن الفساد، تم اللجوء إلى الطرق غير المباشرة، التي لا يستند القياس فيها إلى حدوث الظاهرة محل الاهتمام، وإنما إلى طرق تقييم أخرى. وفيما يلي الطرق الرئيسية المستخدمة في تقييم الفساد على المستويين الوطني والدولي:

أ- الطرق غير المباشرة لقياس الفساد:

لا تقيس الطرق غير المباشرة الحدوث الفعلي للفساد مباشرةً، وإنما تستند إلى أساليب التقييم الأخرى، وهي في بعض الأحيان تعتبر «قياسات مركبة» تجمع بين مجموعة متنوعة من البيانات الإحصائية في مؤشر واحد، وقد تكون تقييمات خبراء (حيث يُطلب من مجموعة مختارة من الخبراء تقييم اتجاهات وأنماط الفساد في دولة معينة أو مجموعة من الدول)، وقد تكون استطلاعات تركز على مستويات الفساد المدركة بدلاً من المستويات الفعلية.

وغالباً ما يتم استخدام الأساليب غير المباشرة في حالة ما إذا كان من الصعب قياس مستويات الفساد الفعلية.

(Johnston, (2002). pp. 24- 31)& (Olken, (2009). pp. 950- 964)

ومن أهم الطرق غير المباشرة طريقة تقييمات الخبراء، وطريقة المؤشرات المركبة، وطريقة استقصاءات الإدراك، وذلك على النحو التالي:

(OECD and Joint Research Centre European Commission, 2008, pp.8-20)

(1) **تقييمات الخبراء:** من خلال هذا النهج يتم تقييم أنماط الفساد عن طريق مجموعة مختارة من الخبراء للتقييم؛ حيث يُطلب منهم تقييم اتجاهات الفساد وأنماطه في بلد معين أو مجموعة من الدول، وتكمن الفكرة الأساسية وراء تقييمات الخبراء في جمع معلوماتٍ مقتضبة من مجموعة مختارة من الأفراد الملمين بالموضوع قيد التحقيق. وفي سياق الفساد، تم استخدام طرق من هذا القبيل في إطار تقييم النزاهة، والإدارة الرشيدة، والقدرة على المنافسة.

ومن أمثلة طريقة تقييمات الخبراء الدراسات القطرية لنظام النزاهة الوطنية التي تصدرها منظمة

الشفافية الدولية؛ حيث تُعتبر أداة قياس واسعة الانتشار؛ فهي مكملة للمؤشرات والاستقصاءات العالمية التي تصدرها المنظمة مثل: مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر رصد دافعي الرشوة، ومقياس الفساد العالمي. ففي إطار الدراسات القطرية لنظام النزاهة الوطنية، تجتمع مجموعات بؤرية متعددة تتضمن خبراء في مكافحة الفساد والحوكمة من الدولة بما في ذلك الأكاديميين، وممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام وغيرهم من أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بهدف تكوين قاعدة واسعة من الخبراء تسمح بتقييم نظام النزاهة، والتعليق على مشروع الدراسة القطرية؛ حيث تكون نتائج اجتماعاتها بمثابة استنارة للمزيد من المراجعات للدراسة القطرية. بالإضافة إلى ذلك، يتم فحص الدراسة من قبل مقيم خارجي.

(٢) **المؤشرات المركبة:** تمثل طريقةً للجمع بين مجموعاتٍ شتى من البيانات الإحصائية في مؤشر واحد. وغالباً ما يستخدم هذا النهج لقياس كمية المفاهيم المتعددة الأبعاد بطريقة موجزة، أو لجمع البيانات التي توفرها مصادر مختلفة. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، اقترح عدد من المؤشرات المركبة لقياس الفساد وما يتصل به من قضايا، مثل استقلال القضاء، وحرية الصحافة، والعبء الإداري، وما إلى ذلك، والتي تعتبر تقييماً للمخاطر أكثر منها قياساً للمستوى الفعلي لهذه الظاهرة.

وينبغي التمييز بين ما يشكل «الفساد» وما تُشكل «مخاطر الفساد»؛ فبينما يشير الفساد إلى جريمة وقعت بالفعل، تمثل مخاطر الفساد احتمال وقوع جريمة متعلقة بالفساد، وبهذا المعنى فإن التصدي للفساد أمر قائم على رد الفعل، في حين أن التصدي لمخاطر الفساد أمر استباقي (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ٢٠٢١، ص ٥).

والمؤشر الأكثر شهرةً على نطاقٍ واسع، والقائم على التصور المركب هو مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (TI)^(٢) الذي يتناول الدول على امتداد سلسلةٍ من مستويات الفساد المتوقعة. وهو مؤشر مركب من ١٣ مؤشراً فرعياً من قبل ١٢ منظمة. ويثير استخدام مؤشر مدركات الفساد للبيانات المستقاة من تقييمات الخبراء والدراسات الاستقصائية الأخرى أسئلةً حول التحيزات في منهجيته.

(Donchev, and Ujhelyi (2014). pp. 309-331) & (Knack, (2007). pp. 255-291)

وقد تعرض هذا المؤشر لانتقاداتٍ كثيرة بسبب استبعاد المواطنين العاديين وضحايا الفساد من المجموعة المستطلعة آراؤهم، فضلاً عن أن بعض تقييمات الخبراء التي يعتمد عليها المؤشر تستند إلى مقابلاتٍ مع أصحاب مصلحة ليسوا من الدولة المعنية، مثل أن يتم سؤال رجل أعمال أوروبي عن الفساد في بلد إفريقي.

(Graycar, Adam, and Tim Prenzler (2013). p.15) & (Thompson, and Shah (2005). pp. 22- 31)

ومن المؤشرات المركبة الهامة كذلك مؤشر النزاهة العامة (IPI Index for Public Integrity) الذي تصدره منظمة النزاهة العالمية^(٣) الهادف إلى إعطاء صورةٍ موضوعية وشاملة لمعدلات

(2)-www.transparency.org

(3)-www.globalintegrity.org

السيطرة على الفساد في أكثر من مائة دولة، ويعتمد المؤشر على تقييم مجموعة مؤلفة من ستة مكونات (الاستقلال القضائي، والشفافية الإدارية، والخدمات عن بعد، وشفافية الموازنة، والمواطنة الإلكترونية، وحرية الصحافة)، وهي مكونات تساعد في توضيح الإطار المؤسسي الذي يسمح بالنزاهة العامة. وتكون البيانات مأخوذةً من مجموعة متنوعة من مجموعات البيانات التي جمعها البنك الدولي، وبيت الحرية، وشراكة الموازنة الدولية، ومنظماتٍ أخرى. وعلى الرغم من أن هذا المؤشر لا يعتمد على التصورات فإنه يوفر تقييماً للمخاطر أكثر من مقياس مستوى الفساد الفعلي.

ومن الأمثلة الأخرى للمؤشرات المركبة التي تعتمد على مؤشراتٍ بديلة، مؤشر التحكم في الفساد كأحد مؤشرات الحوكمة الستة التي وضعها البنك الدولي منذ عام ١٩٩٦^(٤)، ومؤشرات الحوكمة المستدامة لمؤسسة برتلسمان^(٥).

(٣) استقصاءات الإدراك: تعتمد المؤشرات القائمة على الإدراك على الآراء الشخصية، والتصورات، والشعور بشأن مستويات انتشار الفساد التي يعرب عنها المواطنون، أو ممثلو المنشآت التجارية، أو موظفو الخدمة المدنية أو غيرهم من أصحاب المصلحة في بلدٍ معين.

وإذا كان الاطلاع على الرأي العام مهماً لفهم تصور العامة لموضوع معين، فمن الأهمية بمكان ألا يستخدم الرأي العام في الفساد كبديلٍ عن مستويات الفساد الفعلية؛ حيث إن الآراء الفردية في أي موضوع تتأثر بعدة عوامل شخصية.

تقوم المقاييس غير المباشرة على معرفة انطباعات الجمهور عن الفساد، وتقييم أبعاده وعوامله، ويمكن معرفة هذه الانطباعات أو الآراء من الجمهور العام، أو من عينةٍ خاصة تمثل رجال الأعمال على سبيل المثال، أو غيرها من أصحاب المصالح.

وتصدر أغلب التقارير التي ترصد حالة الفساد في العالم من منظماتٍ دولية تعتمد على المقاييس غير المباشرة، التي تعطي وزناً كبيراً للانطباعات الشخصية، وليس للحقائق المثبتة، ومن أشهر مقاييس المدركات مصادر مؤشر مدركات الفساد السابق الإشارة إليه، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ ١٩٩٥، كما يوجد العديد من المنظمات الإقليمية والمحلية التي بدأت تعتمد نفس المعايير لقياس الفساد على المستوى الإقليمي والمحلي.

ويرى الباحثون أنه في إطار تقييم الطرق غير المباشرة لقياس الفساد، يجب مراعاة ما يلي:

(UNODC, 2015. pp. 17- 18)

على الرغم من أن النتائج المستخلصة من الطرق غير المباشرة لقياس الفساد تجذب اهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام وصانعي السياسات، وعامة الجمهور، لكونها أدوات مفيدة للدعوة إلى مكافحة الفساد وإبراز هذا الموضوع في جدول الأعمال الدولي، فإن التقييمات التي تستند إلى الطرق غير المباشرة تنطوي على مواطن ضعف هامة فيما يتعلق بصحتها وجدواها؛ حيث يستند بناء تقييمات الخبراء، ومقاييس المؤشرات المركبة إلى عددٍ من الافتراضات الشخصية،

(4)-www.transparency.org

(5)-www.bertelsmann-stiftung.de

مثل اختيار المتغيرات، أو المصادر، وتحديد الخوارزمية المستخدمة للجمع بين البيانات غير المتجانسة، وعلاوةً على ذلك، لا يمكن استخدام الطرق غير المباشرة لإنتاج البيانات المجزأة، أو المعلومات المفصلة عن الفساد اللازمة لأغراض صنع السياسات.

بالنسبة لاستقصاءات الإدراك، فإن اعتمادها على إدراك المستجيب للفساد يجعلها تستند إلى الشعور الشخصي، الأمر الذي يجعلها محل انتقاد من قبل الباحثين والخبراء؛ للأسباب التالية:

- تركز مقاييس الإدراك على التجربة الفردية للشخص مع المؤسسات الحكومية (الشرطة، القضاء، الوزارات... إلخ)، وتهمل سوء الفهم الذي قد يقع، بالإضافة إلى الاختلافات الثقافية، ومشاكل اللغة، والاتصال بين الأفراد.

- قد يتأثر الأفراد بالتقارير الصحفية التي قد تجذب اهتمامهم إلى ظاهرة الفساد، وخاصةً في الأوقات التي تنظم فيها الحكومة حملات مكافحة الفساد.

- قد تقوم الحكومة بمكافحة تفسى ظاهرة الفساد في المجتمع وتتمكن من الحد منها، ولكن الأفراد لا يغيرون آراءهم.

- يمكن أن تعطى استقصاءات الإدراك نتائج مستندة إلى المزاعم وليس المستندات المادية، بل أن أفراد العينة أنفسهم لا يستطيعون إثباتها، وقد تقوم المؤسسة القائمة بالاستطلاع على إخفاء النتائج أو تزييفها، إذا كانت هي المستهدفة بالنقد، أو أحد الأطراف الذي له مصلحة معها.

- تتناول المقاييس المعتمدة على الاستطلاعات في الغالب الأفراد الذين قدموا رشاوى وليس الذين أخذوها، مما يجعل الصورة غير كاملة.

- هناك تحفظات أخرى حول نوعية الأسئلة المطروحة، والفئات التي تطرح عليها تلك الأسئلة، ونوعية الإجابات التي تكون في كثير من الأحيان مرتبطةً بنوعية النظام السياسي، وطريقة نظرة الفرد إليه.

تم الطعن أيضاً في فكرة ترتيب الدول؛ فغالباً ما تسجل بعض الدول، مثل نيوزيلندا، وسنغافورة أفضل النتائج في مثل هذه التصنيفات. وبالمثل، هناك درجة معقولة من التكرار من حيث الدول المصنفة على أنها الأكثر فساداً، والتي عادةً ما تكون الأفقر والأكثر تضرراً من النزاعات والكوارث الطبيعية. ومع ذلك، قد تكون هذه التصنيفات مضللةً لأنها لا تقدم صورةً كاملة. فعلى سبيل المثال، يتم تجاهل حقيقة أن أكبر دافعي الرشوة في الدول التي تقع في أسفل تلك المؤشرات غالباً ما تكون شركات متعددة الجنسيات قادمة من الدول ذات التصنيفات الأعلى؛ فقد أظهرت الإحصائيات في ٢٠١٩ وما بعدها أن ٨ من أكبر ١٠ حالات أسفرت عن تسويات وغرامات بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) بالولايات المتحدة الأمريكية، وتضمنت شركات مقرها في الدول الأقل فساداً ذات التصنيفات الأعلى وفقاً لمؤشر مدركات الفساد (Cassin, (2019). pp. 41- 45).

وفيما يتعلق بالغالبية العظمى من الدول التي تحتل موقعاً وسطاً بين هذين النقيضين من الدول الأقل فساداً والأخرى الأكثر فساداً، يمكن للمنهجية أن تحدث فرقاً كبيراً فيما يتعلق بالمكانة

النسبية للدولة، ولذلك تثير تصنيفات الدول أسئلةً مهمة، مثل: ما الذى يفسر المستويات المختلفة والأنواع المختلفة للفساد فى جميع أنحاء العالم؟ هل هى النظم السياسية، أم الثقافة، أم حجم السكان وتجانسهم، أم تاريخ ومرحلة التطور، أم النظم القانونية (الأطر القانونية لمكافحة الفساد على وجه الخصوص)، أم النظم الاقتصادية، أم الموارد الطبيعية، أم مزيج منها، أم غير ذلك من العوامل؟ وهل ينبغى اعتبار الدول فاسدةً إذا تورط مواطنوها أو تورطت كياناتها القانونية فى ممارساتٍ فاسدة فى الخارج؟.

ب- الطرق المباشرة لقياس الفساد:

بالانتقال إلى الأساليب المباشرة لقياس الفساد، والتي تهدف إلى جمع المعلومات المستندة إلى الأدلة حول الفساد، فإنها قد تشمل البيانات الرسمية (مثل حالات الفساد المبلغ عنها، وأرقام الإدانة، ومخالفات النظم الانتخابية)، ويمكن أن تشمل كذلك استطلاعات العينة القائمة على الخبرة (التي تجمع البيانات عن تجربة عيناتٍ تمثيلية من عددٍ معين من السكان). وعادةً ما تستخدم الطرق المباشرة لقياس الفساد للتغلب على بعض عيوب استخدام الطرق غير المباشرة، من خلال استخدام طرق مباشرة مختلفة بهدف جمع المعلومات القائمة على الأدلة عن الفساد من خلال تطبيق إجراءات إحصائية، وإجراءات معيارية محددة، وتتمثل أهم الطرق المباشرة لقياس الفساد فيما يلى: (UNODC, 2018. pp. 22-24).

(١) البيانات الإدارية:

يُقصد بها البيانات الرسمية عن حالات الفساد المبلغ عنها من مجموعةٍ متنوعة من المصادر، من خلال ما تملكه الأجهزة المعنية بمحاربة الفساد من معلوماتٍ، وخاصةً جهاز الشرطة الذى يعتبر الجهاز الأكثر انتشاراً وفعالية فى جمع ومحاربة الفساد، وإلى جانب هذا الجهاز نجد باقى الهيئات مثل القضاء، والأجهزة الرقابية، والهيئات الحكومية المستقلة المتخصصة فى مكافحة هذه الظاهرة والكشف عن مرتكبيها، وكذلك البرلمان، والدور الذى يلعبه من خلال أدوات الرقابة البرلمانية المتعددة التى يستخدمها حول قضايا الفساد الكبرى (السؤال، طلب الإحاطة، الاستجواب، لجان تقصى الحقائق، طلبات المناقشة،... إلخ)، وأجهزة المحاسبة الحكومية والقضايا التى تكشف عنها، وحجم الثغرات المالية التى يمكن أن ترصدها، إلى غير ذلك من الآليات والأجهزة التى يمكن أن تكشف عن أرقام وحالات ومعطيات حقيقية. إلى جانب الأجهزة الحكومية، يمكن أن تلعب الصحافة، وخاصةً صحافة التحقيقات، دوراً مهماً فى الكشف عن حجم الفساد.

تُعتبر هذه البيانات صادقةً إلى حدٍ ما وخاليةً من التخمين والتوقع، فهى تجمع عدد الحالات التى عالجتها الشرطة والقضاء، والأجهزة الرقابية، وحجم الأموال المقترنة بالفساد والهيئات التى ينتشر فيها، ولذلك يمكن أن تتوفر فى النهاية مؤشرات حقيقية عن حجم الظاهرة فى الدولة والقطاعات التى تنتشر فيها.

ويعاب على هذه البيانات أنها مرتبطةً فى كثير من الأحيان بمدى فعالية الشرطة، والأجهزة الرقابية، والأجهزة الحكومية والهيئات المستقلة الأخرى؛ فإذا غابت الفعالية، يكون من الصعب الكشف عن درجة الفساد فى البلاد وحجم انتشاره. ومن ناحيةٍ أخرى، فهى لا تقدم إلا أرقاماً حول

ما تم كشفه، أما باقى العمليات المستترة فتواصل دون أن يطالها القانون والمحاسبة. وهكذا تفتقر البيانات المتعلقة بحالات الفساد المبلغ عنها إلى «كم مستتر» كبير للغاية، أى نسبة حالات الرشوة التى لا تبلغ مؤسسات العدالة الجنائية عنها، أو لا تكتشفها. ومرد ذلك أن ضحايا الفساد أو الشهود عليه عادةً ما يكونون أقل استعداداً للإبلاغ عن هذه الحالات مقارنةً بالأنواع الأخرى من الجرائم. وتبين النتائج المستخلصة من الاستقصاءات التى أجريت مؤخراً على المستويات الوطنية لمختلف الدول أن مستوى إبلاغ السلطات المعنية بحالات الرشوة لا يتجاوز فى المتوسط ١٢٪ فى جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، وأنه أقل بكثير من ١٠٪ فى بلدانٍ أخرى فى أوروبا وإفريقيا وآسيا. ولذلك، ينبغى تفسير البيانات المتعلقة بحالات الفساد المبلغ عنها بحذر، لأنها قد توفر معلوماتٍ عن نشاط نظم العدالة الجنائية فى مجال الفساد وتصديها له، أكثر مما توفره من معلوماتٍ عن المدى الفعلى لاستشراء هذه الظاهرة.

أما فيما يتعلق بالصحافة، فإنها تفتقد فى كثير من الدول التى تعاني من الفساد إلى الإمكانيات والاستقلالية المالية اللازمة لمعالجة مثل هذه الأمور، وخاصةً إذا تعلق الأمر بالفساد السياسى الذى تتورط فيه عادةً أطرافٌ نافذة جداً فى الدولة، وعلى الرغم من ذلك فإن بروز الفساد فى الصفحات الأولى للجرائد والمجلات ما هو إلا دليل مهم على الاهتمام الكبير بالظاهرة فى بلدٍ ما وتنامى أبعادها.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن معظم هذه البيانات قد يكون غير مفيد للمقارنة بين الدول نتيجة لانخفاض فعاليتها وصلاحتها؛ فاختلاف عدد إدانات وقضايا الفساد بين دولتين يمكن أن يُعزى بدرجةٍ أكبر إلى اختلاف كفاءة السلطة القضائية وغيرها من جهات إنفاذ القانون، وليس مستوى الفساد فى حد ذاته.

على الرغم من تشوش وضعف البيانات المتعلقة بالفساد كوقائع الرشوة المقدمة من خلال بيانات الضحايا والمبلغين والشهود كأدوات غير مباشرة للقياس، كما سبق بيانه، فإن استخدام الأساليب المباشرة فى جمع البيانات وقياس الفساد فى نهاية المطاف يُعتبر المنهج الرئيسى لقياس الفساد؛ وذلك لتلافيتها العديد من العيوب الناتجة عن القياس بالوسائل غير المباشرة؛ حيث تشكل البيانات الإدارية الرسمية عن الحالات المبلغ عنها من مصادرها الأصلية المتمثلة فى أقسام الشرطة والنيابة العامة، والمتداولة بالمحاكم، والأجهزة الرقابية، وأجهزة إنفاذ القانون العنصر الفاعل الممكن استخدامه وتحليله لقياس مستوى الفساد. (UNODC, 2018, pp. 20-21).

وبناءً على ذلك، يرى الباحثون أن الطرق المباشرة هى النهج الأكثر موثوقية لإنتاج المعلومات التفصيلية عن الفساد التى تستخدم لأغراض صنع السياسات، كتحديد الجهات الأكثر عُرضةً للفساد، والإجراءات الإدارية والقوانين التى تسمح بتمرير الفساد، أو رصد شبكات الفساد المُمنهج بمرور الوقت، واتخاذ الإجراءات القانونية فى مواجهتها مع توفر الأدلة الثبوتية ضدها؛ حيث لا يزال رسم السياسات واتخاذ القرارات استناداً إلى دلائل وبيانات موثقة حاسمين فى معالجة مُختلف صور الفساد.

(٢) استقصاءات العينة: (UNODC, 2015. pp. 18- 19)

تسمح استقصاءات العينة بجمع البيانات مباشرةً عن تجربة عينة تمثل مجتمعاً معيناً، مثل الأسر المعيشية أو المنشآت التجارية. وتحاول المؤشرات القائمة على التجربة قياس الخبرة الشخصية الفعلية للفساد، ويُسأل المواطنون، أو المنشآت التجارية، في أدوات القياس القائمة على التجربة عما إذا كانوا قد دفعوا رشوة، أو تعرضوا لأشكالٍ أخرى من الفساد. (UNDP, 2015. pp. 23- 26)

وبالتالي، فإن استخدام نماذج استقصائية لجمع البيانات عن تجربة عيناتٍ تمثيلية لمجموعةٍ سكانية معينة يمكن أن يسهم مثلاً في قياس مدى انتشار الرشوة، كما يساعد في التغلب على مشاكل الإحصائيات الرسمية التي تنقصها التقارير، ويسمح بمقارنة البيانات وتصنيف المعلومات لمختلف فئات السكان.

ومن أمثلة ذلك ما يتضمنه المسح الدولي لضحايا الجريمة - أحد أشهر استطلاعات العينة التي تقيس التجربة المباشرة للجريمة في بلدانٍ مختلفة - من قياس تجارب الرشوة بين السكان. كذلك تُعد استطلاعات البنك الدولي الخاصة بالمؤسسات، وبيئة الأعمال، وأداء المؤسسات Business Environment and Enterprise Performance Survey- BEEPS أكبر بيانات المسح على مستوى الشركات حول تجارب الرشوة.

ومن الاستطلاعات الجديرة بالذكر: مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي^(٦) و(لاتينو باروميتر Latinobarometro^(٧))، و(يورو باروميتر Eurobarometer^(٨))، و(أفرو باروميتر Afrobarometer^(٩))، ومسح القيم العالمية World Values Survey^(١٠). وتعد هذه الاستطلاعات أوسع نطاقاً، ولكنها تتضمن أسئلةً حول الفساد، مما يتيح تحليلاً ثرياً لعلاقة الفساد بالمتغيرات الأخرى، مثل المواقف تجاه الديمقراطية.

(Canache, and Allison (2005). pp. 91 -111)

ولعل أوضح مزايا قياس الفساد من خلال استقصاءات العينة هي أنها منهجية مستخدمة على نطاق واسع، ويمكن عند تنفيذها تنفيذاً صحيحاً أن تعتمد على خلفيةٍ نظرية راسخة وخبرةٍ طويلة الأمد على المستويين الأكاديمي والمؤسسي، مما يمكن من حساب تقديرات المؤشرات محل الاهتمام من خلال استعمال طرق شفافة، إلى جانب قياس دقتها.

ويرى الباحثون أن استقصاءات الفساد تتيح الوصول المباشر إلى أولئك الذين تعرضوا للممارسات الفاسدة؛ لذا يمكن جمع المعلومات عن المتغير محل الاهتمام (مثل تجربة الرشوة)،

(٦) مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (بوسيرا) ، هو مؤشر مركب يقيس القدرة التنافسية لكل دولة من خلال (١٢) محوراً يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية ، تشمل: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، فعالية السوق، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التقنية، حجم السوق، تطور الأعمال والابتكار. (www.weforum.org)

(٧) Latinobarometro هو مسح سنوي للرأي العام تصدره مؤسسة (Latinobarometro) وهي منظمة خاصة غير ربحية ، مقرها في شيلي، ويشمل المسح حوالي ٢٠٠٠٠ مقابلة في ١٨ دولة في أمريكا اللاتينية ، تمثل أكثر من ٦٠٠ مليون شخص. (www.latinobarometro.org)

(٨) Eurobarometer هو عبارة عن سلسلة من الدراسات الاستقصائية تجري بانتظام نيابة عن المفوضية الأوروبية منذ عام ١٩٧٣، و تنتج تقارير الرأي العام حول بعض المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في الدول الأعضاء. (https://commission.europa.eu)

(٩) Afrobarometer هو شبكة بحث إفريقية مستقلة وغير حزبية تقيس المواقف العامة من الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إفريقيا. يقع مقر أمانتها في غانا (www.afrobarometer.org).

(١٠) مسح القيم العالمية هو مشروع بحثي عالمي يهدف إلى استكشاف قيم الأفراد ومعتقداتهم وكيف تتغير بمرور الوقت، بالإضافة إلى تأثيرها الاجتماعي والسياسي ويتولى القيام بمهامه شبكة عالمية من علماء الاجتماع الذين قاموا - منذ سنة ١٩٨١- بإجراء دراسات استقصائية وطنية تمثيلية فيما يزيد على مائة دولة. (www.worldvaluessurvey.org)

وكذلك عن العديد من الخصائص والسلوكيات والظواهر المرتبطة بها، ويمكن مثلاً أن تساعد المعلومات التفصيلية عن المتورطين (الراشيين والمرتشين) وخلفيتهم الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية في تحديد ما إذا كانت السمات الخاصة بالأفراد، أو الأسر المعيشية، أو المنشآت التجارية، أو الدول تزيد من خطر استثناء الفساد أو تقلل منه.

وعلاوةً على ذلك، فمن خلال طلب معلوماتٍ عن فئة الموظف العام، أو الجهة المعنية (مثل موظفي الجمارك، وضباط الشرطة، وموظفي الضرائب، وموظفي المحاكم وغيرهم)، أو عن الحالة أو الإجراء الإداري الذي طُلبت أو عُرضت فيه الرشوة (على سبيل المثال، المشتريات العامة، والتخليص الجمركي، والحصول على تصاريح البناء) أو عن سبب طلبها (على سبيل المثال، تسريع الإجراء، والحصول على ميزة تفضيلية عن المشاركين الآخرين في العطاء)، يمكن فهم آلية الرشوة فهماً شاملاً. وكل هذه التفاصيل أساسية لفهم دوافع الفساد، وأسباب الضعف أمامه، وبالتالي من أجل توفير معلومات ذات صلة بالسياسات يمكن اتخاذ الإجراءات بناءً عليها.

ومن الإيجابيات المهمة الأخرى لاستقصاءات الفساد القائمة على التجربة قدرتها على التغلب على مشكلة النقص في الحسابات التي تؤثر في الإحصائيات الإدارية المتعلقة بالجريمة. وتضمن استقصاءات العينة عدم الكشف عن هوية المشاركين فيها، وتوفير سياق يزيد من رغبة المجيبين في الكشف عن تجاربهم. ويمكن أن تقدم استقصاءات الفساد، عند تنفيذها بشكلٍ صحيح، تقديرات عن «الكم المستتر» للفساد.

وبالإضافة إلى التغلب على مشكلات النقص في الإبلاغ، تتيح استقصاءات العينة مقارنة البيانات، وهو أمر أساسي لرصد الاتجاهات وتقييم تدابير مكافحة الفساد. وتتيح أيضاً تغطية مختلف فئات السكان المستهدفة (مثل الأفراد، والمنشآت التجارية، وموظفي الخدمة المدنية)، وهو أمر بالغ الأهمية في فهم كيفية اختلاف أنواع الفساد والمخاطر بين مختلف الجهات الفاعلة. وفي الوقت نفسه، لا تخلو هذه الطريقة من مجموعة من العيوب. فعلى سبيل المثال، وبينما من المحتمل أن يكون مصدر المعلومات غنياً، فإن المسوحات السكانية التي تركز على الرشوة لا تتم موازنتها جيداً لاكتشاف الفساد الكبير أو الاختلاس. وقليل من المواطنين هم الذين يكونون على اتصال بالمسؤولين رفيعي المستوى الذين من غير المرجح أن يبلغوا من يشاركون في مخططات فاسدة معهم حتى من دون ذكر هويتهم.

وكذلك، ينسحب التحفظ الذي قيل عن الطريقة الثالثة من الطرق غير المباشرة (أسلوب التصورات أو المدركات) على طريقة التجربة أو الخبرة؛ حيث لا يمكن افتراض أن قياس استثناء الفساد يُستمد في المقام الأول من تجربة الفساد.

ولعل أكثر ما تُنتقد به استقصاءات الفساد هو الانحياز لما هو مقبول اجتماعياً، أو عدم الرغبة في الاعتراف بالسلوك المنبوز اجتماعياً. وبما أن الفساد معترف به كمسألة مذمومة اجتماعياً، فقد يحجم المجيبون على الاستقصاء عن الإبلاغ عن الرشوة بسبب شعورهم بالخوف، أو الخجل من الاعتراف بتجربتهم. ويتفاوت مستوى هذا الانحياز بين السكان (على سبيل المثال،

قد تكون المنشآت التجارية أكثر عرضة للضرر من الأسر المعيشية) كما أنه يتأثر بما إذا كان المجيبون قد استفادوا أم لم يستفيدوا من الفساد، وكيف يرى المجيب أن أعماله ضارة أو مبررة. ويمكن أن يكون تأثير عدم الإفصاح مشكلةً عويصة معقدة عندما تكون الرشوة كبيرة جداً؛ ولذلك لا تُعتبر نتائج الاستقصاءات دقيقةً في حالات الفساد التي تنطوي على مبالغ أو أصول كبيرة جداً. ومع ذلك، فإن التجارب المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية والمنشآت التجارية تشير إلى أنه يمكن أيضاً جمع المعلومات عبر الاستقصاءات المصممة جيداً عن حالات الرشوة التي تنطوي على مبالغ كبيرة.

ويمكن معالجة هذه المشكلة جزئياً عن طريق اختيار تقنيات إجراء المقابلات التي يمكن أن تعظم من سرية الردود، إلا أن الأبحاث أظهرت أن الانحياز لما هو مقبول اجتماعياً مسألة يصعب السيطرة عليها بالكامل.

وتتعلق القيود المحتملة الأخرى لاستقصاءات الفساد بالانحياز في الإبلاغ، وكشأن جميع الاستقصاءات التي يتم فيها الحصول على المعلومات من مصدرها مباشرة، يمكن أن تؤثر مسألتان رئيسيتان في دقة الردود التي يقدمها المجيبون، وهما: إساءة فهم السؤال، وعدم تذكر الإجابة الصحيحة. وترتبط المسألة الأولى ارتباطاً وثيقاً بكون الجريمة والفساد لبتنين من لبنات البنية الاجتماعية، وأن الشعور باستثرائها وتفسيرهما يمكن أن يختلف باختلاف المواطنين، وخاصةً في حالة نوع الجريمة التي قد يكون فيها الشعور باستثرائها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالثقافة السائدة. ومع ذلك، يمكن التعامل مع هذه الإشكاليات من خلال تصميم الاستبيان تصميمياً سليماً، بما في ذلك الأقسام المخصصة لمعالجة الانحياز الثقافي، واستخدام صيغة السؤال الصحيحة.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية وهي عدم تذكر الإجابة أو سوء تذكرها، فعادةً ما يتوقف عدم تذكر الإجابة على ضعف ذاكرة المجيبين، في حين يتوقف سوء تذكر الإجابة أساساً على «تأثير التداخل الزمني».

ونظراً لتكلفة إجراء استقصاءات العينة، فإن استدامة هذا النهج يعتبر أيضاً عنصراً حاسماً. وكما هو الحال في أي استقصاء عينة، تتوقف التكلفة على عدة عوامل (حجم العينة، ونطاق الاستقصاء، ونوع البيانات وطريقة جمعها، وما إلى ذلك).

وعند استخدام استقصاءات العينة، من الأهمية بمكان إدراك إيجابيات وسلبيات قياس الفساد عن طريق هذا النهج. ويمكن التغلب على العديد من التحديات (مثل أثر عدم الإفصاح، والتكاليف الاقتصادية المرتفعة، والاستدامة) من خلال التخطيط المنهجي السليم، وخاصةً في تصميم العينة، وتصميم الاستبيان، وترتيب الأسئلة، واختيار طريقة الاستقصاء.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن استقصاءات الفساد لا يمكن أن تكون الطريقة المنهجية الوحيدة لتلبية الحاجة إلى الحصول على معلوماتٍ عن الفساد، فمن الضروري إعداد أدوات ومقاييس أخرى لاستنباط معلومات كمية عن ظاهرة من مظاهر الفساد التي تنطوي على قدر كبير من المبالغ والأصول واختلاس الأموال العامة.

ج- الطرق الأخرى لقياس الفساد:

يرى الباحثون أنه بالإضافة إلى تصنيف طرق القياس السابق بيانها، يمكن وضع أساليب تجريبية حديثة لقياس الفساد، ومنها على سبيل المثال: استطلاعات تتبع الإنفاق العام (PETS). وتُعتبر تلك المقاييس التي تتبع المشتريات ونفقات الموازنة العامة ضروريةً، لأنها تراقب برامج المساعدة وعمليات إعادة الإعمار والتنمية. وتعد هذه المقاييس أيضاً من الأدوات الهامة التي تقيم مدى تعرض كبار المسؤولين الحكوميين للفساد في الأشغال العامة وإعادة البناء (Olken, (2007). pp. 200-249).

ومن ناحيةٍ أخرى، هناك بعض القياسات التي تركز على سلوك الأفراد، من خلال التجارب المختبرية؛ حيث يتم تطبيق مجموعة واسعة من الاختبارات السلوكية (Behavioral-Games) التي تصوّر معالم السلوك الفاسد، ومكّنت قرارات المشاركين في هذه الألعاب من الحصول على معلوماتٍ ثاقبة دقيقة حول الدوافع الدقيقة للفساد، كما أنها تساعد في تقييم فعالية الأساليب المختلفة لمكافحة الفساد، ولكن تعاني هذه المقاييس من بعض السلبيات المتمثلة في عدم صلاحية تعميم النتائج للتجارب المختبرية أو العملية خارج المعمل لصغر حجم العينة المستخدمة في هذه التجارب. (Serra, and Wantchekon (2012).pp. 51- 59) & (Köbis, (2018).pp. 22- 28) وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في القياسات القائمة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث تم استخدام منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للسماح للناس بالإبلاغ عن تجاربهم في مجال الفساد، وعلى سبيل المثال في دولة الهند يسمح موقع (أنا دفعت رشوة - I Paid A Bribe) ⁽¹¹⁾ بالإبلاغ الذاتي عن الرشاوى المدفوعة ومعلومات عن الرشوة. (Messick, Rick (2015). pp. 41-44)

ومجموعات التركيز التي تتطوى على الحوارات بين الناس العاديين، وطريقة دلفي (Delphi) التي تعرض آراء الباحثين والخبراء، والمقابلات مع ضباط الشرطة، والصحفيين، والقضاة، والمنظمات غير الحكومية لمكافحة الفساد، وتحليل محتوى مقالات الصحف، أو تقارير المنظمات غير الحكومية خلال فترة زمنية محددة، والتحليل الإحصائي لحالات الفساد الفعلية، والنهج البديل، الذي لا يقيس الفساد بل الجهود المبذولة لمكافحته كدليل على مدى جدية النخب السياسية والمواطنين الناشطين في مكافحة الفساد. وتُعد مراجعة الحكومات والشركات طريقةً أخرى لقياس الفساد.

ومن ناحيةٍ أخرى، يمكن قياس الفساد من خلال تتبع السمات المؤسسية للدول. وتوفر تلك الطريقة معلوماتٍ عن الفرص و/أو الحوافز للفساد، مثل ممارسات الشراء، وشفافية الموازنة، وما إلى ذلك. ولا تقيس هذه الممارسات الفساد الفعلي، ولكنها يمكن أن توفر مؤشراتٍ مفيدة عن احتمال حدوث الفساد. ولا تزال الجهود المبذولة حتى الآن ذات تغطية دولية محدودة للغاية، وخاصةً فيما بين الدول النامية، وليس لها إطار زمني محدد حتى الآن.

وعلى المستوى الجزئي، يمكن اللجوء إلى عمليات التدقيق الدقيقة لمشاريع محددة. ويمكن أن تكون عمليات التدقيق ماليةً بحثة، أو مقارنات أكثر تفصيلاً بين الإنفاق والنتائج المادية

(11)- <http://ipaidabribe.com>

للمشروعات. ويمكن أن توفر عمليات التدقيق معلوماتٍ حول المخالفات في مشاريع محددة، ولكن ليس عن الفساد على مستوى الدولة بشكلٍ عام، وهي تميل إلى أن تكون قياساتٍ محصورة لمرةٍ واحدة فقط في مشروعات وبلدان محددة، وبالتالي فهي غير مناسبة للمقارنات عبر الدول، أو للمتابعة عبر الزمن.

يرى الباحثون أهمية وضع مقياس وطني ومباشر لقياس الفساد بالدولة للأسباب الآتية: يعد اللجوء إلى الأساليب غير المباشرة تعبيراً عن وجهات نظر افتراضية، وليس عن حقائق ونسبٍ واقعية واضحة.

إن المؤشر الفرعي الخاص بقياس الوضع السياسي في دولةٍ ما واحتمالية تداول السلطة الحقيقي فيها من عدمه، وانعكاس ذلك على مؤشرات الفساد فيها قد يكون غير متوازن في ظروفٍ ما أو توقيتٍ ما؛ حيث لا يتناول ولا يراعى الظروف الخاصة بهذه الدولة ووضعها الجغرافي والاستهدافات التي تتعرض لها على الصعيدين الداخلي والخارجي، واعتبارات الحفاظ على أمنها القومي، وبالتالي يقل مستوى التقييم لها بالنسبة لهذا المؤشر دون النظر لهذه الاعتبارات، والتي قد تكون معروفةً ومقبولة لدى قطاعاتٍ واسعة من مواطني هذه الدولة، إلا أن آراءهم في هذا المنحى لا تؤخذ بعين الاعتبار.

ويتبنى الباحثون توجهاً نقدياً جديداً (سلامة، محمد، ٢٠٢٠، ص ٤٦) بأن تصنيف الدول وترتيبها في مجال قياس الفساد بالطرق غير المباشرة الوارد بمؤشر بعض المنظمات الدولية، ومنظمات العمل الأهلى العاملة في مجال تعزيز قيم الشفافية لا يضع في الاعتبار عوامل هامة تتدخل في قياس حجم الفساد، مثل عدد سكان هذه الدولة، ومساحتها، وعدد الأنشطة الاقتصادية، وحجم الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحجم الجهاز الإداري، وعدد العاملين به، وغيرها من البيانات الهامة والحاكمة التي تعبر عن وجود مظاهر ومؤشرات للفساد. فإذا كانت هناك دولةٌ صغيرة المساحة، وذات عدد سكان منخفض مع قلة عدد الأنشطة الاقتصادية فيها وصغر حجم الجهاز الإداري بها، وبالتالي قلة عدد العاملين الحكوميين فيه، فإن ذلك سينعكس حتماً على إمكانيات مواجهة الفساد فيها وتحجيمه. وعلى العكس، إذا كانت هناك دولة كبيرة المساحة، وكثيفة السكان، ومتعددة الأنشطة والموارد الاقتصادية، مع كبر حجم الجهاز الإداري بها وزيادة عدد العاملين فيه، فإن ذلك سيؤثر بالتأكيد على مستوى انتشار الفساد، وهنا لا ننظر للإجراءات التي قامت بها الدولتان في مواجهة الفساد ونقيمهما بناءً عليها؛ لأن الأفضلية وفقاً للظروف وطبيعة كل دولة واضحة لإحدهما على حساب الأخرى. وبهذه المعطيات قد يُرى أن التقييم وفقاً للظروف المتماثلة (كمجموعات) قد يكون أوقع، على أن تصنف الدول في حالة التقييم غير المباشر إلى فئاتٍ وفقاً للمعطيات المتماثلة، أو تقريبها لأقصى قدر ممكن على أن يتم التقييم والتصنيف داخل كل مجموعةٍ مما يتيح الترتيب بشكلٍ أقرب إلى الواقعية، ويعزز نقاط القوة ويعرض نقاط الضعف لكل دولةٍ داخل مجموعتها النوعية، ويشجعها على تحسين الترتيب للأفضل بدلاً من الزجج بها ووضعها في ترتيبٍ منخفض خلف العديد من الدول التي تختلف عنها من حيث الظروف والملابسات المتعلقة بقياس الفساد، وأسلوب مواجهته.

الخاتمة

- في ختام هذا البحث، يشير الباحثون إلى عدد من النتائج الرئيسية، على النحو الآتي:
- ١- توفر قياسات الفساد المختلفة معلومات قيمة يمكن استخدامها كأساسٍ لإسهام وافٍ حول قياس الفساد.
 - ٢- تُعد الطرق المباشرة بمثابة «النهج الأكثر موثوقية» للتوصل إلى المعلومات التفصيلية حول الفساد واللازمة لأغراض وضع السياسات، ومع ذلك، فإنه يوصى بعدم الاعتماد عليه بشكلٍ حصري؛ لامتناع ضحايا عديدين عن الإبلاغ عن الفساد، ولاحتمالية تعبير البيانات الرسمية عن ظواهر أخرى غير الفساد، ككفاءة النظام القضائي مثلاً.
 - ٣- تعتمد الطرق غير المباشرة في قياس الفساد عادةً على المؤشرات المستندة إلى الإدراك، وبينما يمكن لاستطلاعات الرأي أن تلقي الضوء على المشاعر العامة حول الفساد، إلا أنه لا يمكن استخدامها كبديلٍ لرصد مستويات الفساد الفعلية، كما أن آراء الناس تتأثر بعدة عوامل، وقد لا تكون آراؤهم بشأن الفساد مستنيرةً بشكلٍ أساسي بالتجربة الفعلية للفساد.
 - ٤- يمكن الاستفادة من أساليب أخرى لقياس الفساد، كمراقبة النفقات العامة المفقودة المهدرة، والاختبارات السلوكية، وتتبع الإنفاق العام، ومجموعات التركيز، وطريقة دلفي، والمقابلات مع ضباط الشرطة، والصحفيين، والقضاة، والمنظمات غير الحكومية لمكافحة الفساد؛ وتحليل محتوى مقالات الصحف، أو تقارير المنظمات غير الحكومية خلال فترة زمنية محددة.
 - ٥- دراسة إمكانية وضع مؤشر محلي مباشر لقياس الفساد من خلال التنسيق مع الجهات المعنية.

■ المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، حالة النزاهة: دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية، فيينا: الأمم المتحدة، (٢٠٢١).
- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، دليل استقصاءات الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال استقصاءات العينة، فيينا: مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، و UNODC Research Center of Excellence Statistical Information on Government, Crime, Victimization and Justice. (2018)
- أميرة عمارة، وآخرون، أثر الفساد على السياسة المالية في مصر (١٩٩٦-٢٠٢٠)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد الأول ٢٠٢٣، ص ٩٠٥-٩٣٦.
- سلامة، محمد، (٢٠٢٠)، الاستراتيجية المقترحة لتفعيل آليات الرقابة لمكافحة الفساد بالجهاز الإداري للدولة، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ص ٤٦.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- Canache, Damaris Josefina, and Michael E. Allison (2005). Perceptions of political corruption in Latin American democracies. Latin American Politics and Society, vol. 47, issue 3 (September), pp. 91-111.
- Cassin, Richard (2019). With MTS in the new Top Ten, just one U.S. company remains. The FCPA Blog, 11 March.
- Donchev, Diylan, and Gergely Ujhelyi (2014). What do corruption indexes measure? Economics and Politics, vol. 26, issue 2, pp. 309-331.
- Graycar, Adam, and Tim Prenzler (2013). Understanding and Preventing Corruption. Gullberg, Anne Therese (2011). Equal Access, Unequal Voice: Business and NGO Lobbying on EU Climate Policy. Global Corruption Report: Climate Change. Berlin: Transparency International.
- Holmes, Leslie (2015). Corruption: A Very Short Introduction. Oxford University Press.
- Johnston, Michael (2002). Measuring the new corruption rankings: implications for analysis and reform. In: Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (eds). Political Corruption: Concepts and Contexts. Brunswick, New Jersey, Transaction Publishers.
- Knack, Stephen (2007). Measuring Corruption: A Critique of

Indicators in Eastern Europe and Central Asia. *Journal of Public Policy*, vol. 27, no. 3, pp. 255–291.

– Köbis, Nils (2018). (The Taxi Driver Paradox – or How Descriptive Social Norms Shape Corrupt Behavior. *The Global Anticorruption Blog*, 20 June.

– Messick, Rick (2015). Combating Corruption in Uganda or Merely Displacing it: The World Bank’s Public Expenditure Tracking Survey. *The Global Anticorruption Blog*, 7 January.

– Olken, Benjamin A. (2009). Corruption Perceptions vs. Corruption Reality. *Journal of Public Economics*, vol. 93, no. 7, pp. 950–964.

– Olken, Benjamin A. (2007). Monitoring Corruption: Evidence from a Field Experiment in Indonesia. *Journal of Political Economy*, vol. 115, no. 2 (April), pp. 200–249.

– Schwickerath, Anna, Aiysha Varraich, and Laura Lee–Smith, eds. (2017). *How to Research Corruption? Conference Proceedings*. Amsterdam, Netherlands: Interdisciplinary Corruption Research Forum (ICRN).

– Serra, Danila, and Leonard Wantchekon (2012). Chapter 1 Experimental Research on Corruption: Introduction and Overview. In: Danila Serra and Leonard Wantchekon, eds. *New Advances in Experimental Research on Corruption*. Emerald Group Publishing Limited.

– Thompson, Theresa, and Anwar Shah (2005). *Transparency International’s Corruption Perceptions Index: Whose Perceptions Are They Anyway?* Washington, DC: The World Bank.

– OECD and Joint Research Centre European Commission (2008), *Handbook On Constructing Composite Indicators: Methodology And User Guide*.

– UNDP (2015), *Users’ Guide to Measuring Corruption And Anti-Corruption*.

– UN General Assembly (2015) “Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development”, 21 October, UN Doc. A/RES/70/1.

– UNODC (2015), *the United Nations Convention against Corruption– National Anti-Corruption Strategies: A Practical Guide for Development and Implementation*. N.Y: UN.

– UNODC, (2018). *Manual on Corruption Surveys*, UNODC, UNDP, UNODC Research, and the Center of Excellence Statistical Information on Government, Crime, Victimization and Justice